

الرؤية الغربية للدولة المدنية

د. عبدالعزيز صقر

(رئيس جمعية العلم للجميع العربية لنشر العلم ورعاية المهوبين - القاهرة)

ملخص البحث

ارتبطت عملية استبعاد المنظّمات الدينية من نطاق الحياة السياسية في الإدراك السياسي الغربي بوضع الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى كمصدر للفساد السياسي؛ حيث قاد ذلك الواقع لنشأة ظاهرة الدولة المدنية، المعتمدة على أسس نظامية تتعارض تعارضاً كاملاً مع مقتضيات الدين.

وظاهرة الدولة المدنية هي نتاج تطوّر طبيعي، ووليدة سلسلة طويلة ومترابطة من التطوّرات والأحداث الفكرية والواقعية، التي تفاعلت مع ظروف القارة الأوروبية وأوضاعها في القرن التاسع عشر.

فالدولة المدنية تعبير عن واقع سياسي بعينه، ما يجعلها غير صالحة بالضرورة للتطبيق لا في واقع أوروبي خارج هذا النطاق الزمني، ولا - بالأحرى - في واقع سياسي آخر يختلف في أوضاعه الحضارية وقيمه الدينية وخصائصه الاجتماعية والسياسية.

والواقع السياسي الغربي المعاصر يتعامل مع الدين كأحد متغيّرات العلاقة السياسية، وأثبت تحليل العلاقة بين الدين والحياة السياسية في الدولة المدنية الحديثة وجود ارتباط واضح بين السلوك السياسي والانتخابي من جهة، وقيم واتجاهات الفرد الدينية وخضوعه لمؤثرات القادة الدينيين من جهة أخرى.

كما تحوّلت الكنائس لمؤسّسات ذات تفويض كامل لكي تلعب دوراً سياسياً مشروغاً داخل النظم الغربية، بل إنّها حتى في تلك اللحظات التي تُحرم فيها من الممارسة السياسية؛ فإنّها تكون دائماً قادرة على أداء وظيفة التوجيه أو التأثير السياسي على رعاياها.

تثبت الدراسات الواقعية لظاهرة الدولة المدنية في التقاليد الغربية المعاصرة ارتباطاً ظاهرياً الصراع والتكامل السياسيين بالاختلافات الدينية، وتطابق الدائرة الدينية مع الدائرة القومية في الوعي الجماعي في بعض النماذج الغربية.

لقد رفض الإدراك السياسي «الغربي» ربط الواقع السياسي «الغربي» المعاصر بنظريات «غربية» فرضها وضع استثنائي وظروف معيّنة، وعادت النظم السياسية الغربية لتعترف بالدين كأحد محددات الحركة السياسية وكوجود اجتماعي وسياسي لا يمكن تجاهله.

ورغم أنّ واقعنا الإسلامي لا صلة له بالنموذج المدني الأوروبي لا تاريخياً ولا حضارياً، فلا يزال يسيطر على عقول علماء ورجال السياسة عندنا اعتقاد ثابت في نظرية الدولة المدنية «متتهمة الصلاحية» التي أفرزها الفقه الغربي في ظروف طارئة واستثنائية! ولم يعد لها الآن صدَى يُذكر في الواقع الغربي الذي أفرزها.



أفكار ومقتطفات

- يعتقد العقل الغربي الآن أنه لما كان اضطهاد الكنيسة وتهذيبها قد خلصها من أدرانها وأعاد إليها رشدها، فإنها يجب أن تعود لمباشرة دورها الطبيعي في الممارسة والتوجيه والتأثير.
- قامت الدولة المدنية على أساس استبعاد الدين من عملية بناء القيم السياسية التي تمت على أساسها عملية تفسير ظاهرة السلطة، وتقنين العلاقة السياسية بين المواطن والحكومة في إطار الدولة القومية؛ التي استبعدت الرابطة الدينية -أيضاً- كأساس للتجانس الاجتماعي والتكامل السياسي.
- خلاصة ظاهرة الدولة المدنية التي أوجدتها الثورة الفرنسية هو مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة، بمعنى عدم الاختصاص وعدم التدخل من جانب الدولة في أعمال السلطات الدينية، وعدم الاختصاص وعدم التدخل من جانب الكنيسة في نشاطات السلطات المدنية.
- فكرة هوبز ولوك وروسو عن العقد الاجتماعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هيأت المناخ العام في أوروبا المناهضة للحكم الديني، وأفسحت المجال لمفهوم الدولة المدنية، وذلك بما رسخته في الأذهان من مبادئ ومفاهيم ساهمت في بناء الأساس الفكري لظاهرة الدولة المدنية، وذلك من قبيل: الأصل الإداري للسلطة، وخلع القداسة عن الحكم، واستبعاد الدين من العلاقة السياسية، وإقرار حق المحكوم في الخروج على الحاكم الذي يخل بالتزاماته.
- لعب اليهود دوراً في التهيئة لظهور الدولة المدنية ودعم الثورة الفرنسية في جهودها لإقامة مجتمع تذيب فيه كل الفروق العنصرية والدينية... بما من شأنه وقف عمليات الاضطهاد والتنكيل والإبادة التي كان يتعرض لها اليهود في أوروبا بسبب دينهم.
- الدولة المدنية (التي نشأت إبان الثورة الفرنسية) هي وليدة سلسلة طويلة ومتراطة من التطورات والنظريات الفكرية؛ التي تفاعلت مع ظروف القارة الأوروبية وأوضاعها في القرن التاسع عشر، وهى بذلك ليست سوى تعبير عن واقع سياسي بعينه، هو الواقع الأوروبي في القرن التاسع عشر، أو هي مرحلة في التطور العام للظاهرة السياسية في المجتمعات الأوروبية.
- الملاحظة المخصصة للواقع السياسي الغربي في هذه اللحظة تشير إلى وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية في ظل الدولة المدنية، وإلى أنّ الدين هو أحد متغيرات العلاقة السياسية من جهة، وأحد مقومات عملية التجانس والتكتل الاجتماعي من جهة أخرى في ظل هذا النموذج الذي أريد له أن يستبعد الدين من عملية التجانس الاجتماعي ومن ديناميات الحياة السياسية.
- في بريطانيا يرتبط التفضيل الحزبي بالانتماء الديني إلى حد كبير؛ فأتباع الكنيسة الإنجليكانية البريطانية يميلون إلى تفضيل حزب المحافظين، بينما يميل أتباع أديان الأقليات إلى الانحياز إلى حزب الأحرار أو العمال.
- تحوّلت الكنائس بالفعل في الواقع السياسي الغربي المعاصر إلى مؤسسات ذات تفويض كامل لكي تلعب دوراً سياسياً مشروعاً داخل النظم الغربية.



- في فرنسا مارست الكنيسة الكاثوليكية الضغط على نابليون بونابرت لكي يعترف بالكنيسة كدين لأكثرية الفرنسيين، ويلغى جميع العبادات الأخرى التي استحدثتها يعاقبة منعاً للتعددية الدينية، وهى الآن تلعب نفس الدور؛ لكي تحول دون إيناع القوى الإسلامية في المجتمع الفرنسي، عن طريق دعمها لحزب الجبهة الوطنية الذي يطالب بطرد المسلمين من فرنسا، ووقف هجرتهم إليها قبل أن تتحول فرنسا إلى «جمهورية إسلامية»!
- في الولايات المتحدة، ورغم التقليد العلماني القوي، فإن قضية التعليم والمدارس الدينية هي إحدى القضايا المثيرة للنزاع بين الدولة والجماعات الدينية المختلفة.
- وضعت الكنيسة الغربية من بين الأهداف التي تتوخاها حماية حقها في الممارسة السياسية وفى التوجيه السياسي والدفاع عنه... وأعلنت كذلك أنها لا تستطيع أن تعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تقبل أن يقتصر دورها على أداء الوظيفة الكهنوتية Priestly. ولكنها ترى أن من واجبه أن تتطرق كذلك لتقييم كل الأفكار والأوضاع والسياسات والنظم والقوانين من منطلق المفاهيم والمبادئ المسيحية.
- تلعب الكنيسة الإنجليكانية في بريطانيا دورها الأساسي كقوة مساندة للحكومة، وتناضل من أجل الدفاع عن مصالح ومواقف الدولة، وتحول منابرها إلى أماكن للدعاية السياسية، كما تتدخل في بعض القضايا الدولية تحت إشراف الدولة، وكأداة من أدواتها، كما حدث في فلسطين ولبنان وأفغانستان والعراق.
- لعبت كنائس الزنوج الدور الرئيسي في قيادة حركة الحقوق المدنية Civil Rights، وحث الزنوج على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية. وتتمتع الكنيسة الزنجية في الجنوب الأمريكي بنفوذ هائل يجعلها دائماً عرضة للمؤثرات السياسية، ويتم استعطافها وخطب ودها من جانب المرشحين لمناصب سياسية.
- يقيم التعدد الديني دائماً حواجز نفسية بين الفرنسيين، رغم أن الكاثوليك يشكلون وحدهم حوالي ٩٠٪ من السكان. وقد فشل الكاثوليك في كل محاولاتهم لإذابة واستيعاب أتباع الأديان والمذاهب غير الكاثوليكية في المجتمع القومي، ولذا فقد دخلوا في صراعات سياسية عدوانية مع البروتستانت في القرن التاسع عشر، ومع المسلمين ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين.
- وحدة الانتماء الديني عند اليهود الأمريكيين. ورغم تنوع أصولهم العنصرية والقومية هي التي تفسر كل ما له صلة بنشاطهم السياسي الفعال في الولايات المتحدة.
- على الرغم من أن واقعنا الإسلامي لا صلة له بالنموذج المدني الأوروبي لا من حيث الإطار التاريخي، ولا من حيث الطبيعة والخصائص الحضارية، فلا يزال يسيطر على عقول علماء ورجال السياسة عندنا اعتقاد ثابت في نظرية الدولة المدنية «منتهية الصلاحية» التي أفرزها الفقه الغربي في ظروف طارئة واستثنائية!

الرؤية الغربية للدولة المدنية

د. عبدالعزيز صقر : رئيس جمعية العلم للجميع العربية لنشر العلم ورعاية المهوبين - القاهرة

خلاصة ظاهرة الدولة المدنية أن لكل واقع تاريخي خصائصه وذاتيته، وأنه إذا كانت تجاوزات الكنيسة، وانحرافات رجال الدين طوال فترة العصور الوسطى، قد برّرت موقف فلاسفة الحكم المدني من القوى الدينية، فإنّ الواقع الغربي المعاصر يرفض أن يخضع لتصور معيّن للعلاقة السياسية فرضته مرحلة تاريخية معيّنة تمثل خروجاً على تقاليد الحضارة المسيحية، أمّلته أدران الكنيسة الكاثوليكية. وبعبارة أخرى فإنّ عملية استبعاد المنظّمات الدينية من نطاق الحياة السياسية ارتبطت في الإدراك السياسي الغربي بوضع الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى كمصدر للفساد السياسي. ويعتقد العقل الغربي الآن أنه لما كان اضطراد الكنيسة وتهذيبها قد خلّصها من أدرانها، وأعاد إليها رشدها، فإنّها يجب أن تعود لمباشرة دورها الطبيعي في الممارسة والتوجيه والتأثير، بحكم رسالتها الإنسانية وحقها في الدفاع عن مفاهيمها، وعن مصالح رعاياها، وبصفة خاصة بعد أن أبدت مرونة ومقدرة على تطويع نظامها لكي يتفق مع طبيعة الإطار المحيط بها، وعلى التعامل مع السلطة بأدوات، ومن خلال قنوات مدنية تعبّر عن طبيعة العصر كالأحزاب وجماعات الضغط والمجالس النيابية، والوسائل الإعلامية وتوجيه الناخبين وغير ذلك.

التأصيل الفكري لمفهوم الدولة المدنية :

قامت الدولة المدنية على أساس استبعاد الدين من عملية بناء القيم السياسية التي تمت على أساسها عملية تفسير ظاهرة السلطة، وتقنين العلاقة السياسية بين المواطن والحكومة؛ في إطار الدولة القومية التي استبعدت الرابطة الدينية -أيضاً- كأساس للتجانس الاجتماعي والتكامل السياسي. وكرد فعل، فقد كان من الطبيعي أن تقوم الدولة المدنية على أسس نظامية تتعارض تعارضاً كاملاً مع مقتضيات الدين، وألا تعتمد في بناء هيكلها القيمي على العقيدة المسيحية، أو على أي عامل معنوي آخر. لقد قامت الدولة المدنية في الغرب على مجموعة من المبادئ تعبر عن هذا الاتجاه العام الذي ساد أوروبا مع بدايات عصر النهضة، والتي نجحت الثورة الفرنسية في صياغتها، وإيجاد النظم التي تعبر عن استيعابها في هيكل التنظيم السياسي.

هذه المبادئ والنظم يمكن تلخيصها في العناصر التالية^(١):

(١) مبدأ الحرية الدينية: بمعنى حق المواطن في أن يختار انتماءه العقدي، وفي أن يمارس طقوس عقيدته بالأسلوب الذي يريده، وكذا حقّه في رفض الأديان جميعاً، وفي عدم الانتماء لأي عقيدة. والقيّد الوحيد

(١) حول التأصيل الفكري لمبدأ الدولة العلمانية، ووضعها في الإطار العام للتصور السياسي الغربي، راجع: د. حامد ربيع: نظرية القيم السياسية، مذكرات كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ٧٨-١٩٧٩م، ص ٢٤٤-٢٠١.

وإنما تحتفظ كل سلطة بوظيفة مستقلة تمارسها في نطاق معين. فالسلطة الدينية وظيفتها تنظيم العلاقات المختلفة بين الفرد والقوى الغيبية. أمّا السلطة السياسية فتختص بالتنظيم المدني للعلاقات بين المواطن والدولة. وبعبارة أخرى فإنّ الأولى تختص بالعلاقة الدينية في حين تختص الأخرى بالعلاقة السياسية.

وخلاصة ظاهرة الدولة المدنية التي أوجدتها الثورة الفرنسية هو مبدأ الفصل بين الدولة والكنيسة، بمعنى عدم الاختصاص وعدم التدخل من جانب الدولة في أعمال السلطات الدينية، وعدم الاختصاص وعدم التدخل من جانب الكنيسة في نشاطات السلطات المدنية، وهو ما يفرض الاستقلال الكامل والتام بين الكنيسة والدولة، وعدم تدخل إحدهما في دائرة نشاط الأخرى، وعدم تبعية إحدهما للأخرى، مع احتفاظ الدولة بالسلطة العليا على كافة المؤسسات والمنظمات والقوى المختلفة التي تعيش في إطارها ومن ضمنها الكنيسة.

الدولة المدنية كواقع تاريخي:

لقد جاءت ظاهرة الدولة المدنية في الحقيقة نتاج تطوّر طبيعي ووليدة سلسلة طويلة ومتراطة من التطوّرات والأحداث الفكرية والواقعية، التي تفاعلت مع ظروف القارة الأوروبية وأوضاعها في القرن التاسع عشر ففرضت عملية استئصال الدين (الكاثوليكي) من الوجود السياسي وإحلال الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس للتجانس والاندماج، والحكم المدني محل الحكم الكاثوليكي كأساس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، فما هي العوامل التي من تفاعلها نشأت ظاهرة الدولة المدنية كواقع تاريخي في أوروبا؟

نستطيع أن نحدّد متغيّرات الإطار التاريخي التي تحكّمت في التطوّر السياسي الأوروبي وخلقت المناخ السياسي الذي انبعثت منه وتشكّلت به وتفاعلت معه ظاهرة الدولة المدنية في عوامل تسعة هي (٣):

الذي يرد على هذه الحرّية هو عدم تعارضها مع النظام العام والشرعية القانونية. وما عدا ذلك فإنّ الدولة لا تتدخّل في النواحي العقدية؛ باعتبارها مسألة شخصية تخرج عن نطاق العلاقة السياسية. وفي هذا الشأن تنص المادة العاشرة من إعلان حقوق الإنسان الصادر في فرنسا في ٢٧ أغسطس ١٧٨٩م على أنّه «لا يجوز إقلاق راحة أحد بسبب آرائه، حتى ولو كانت دينية، بشرط ألاّ يكون إبداءها محلاً بالأمن العام الذي أقامه القانون» (٢).

(٢) مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً في الأمور السياسية والقانونية والاجتماعية والإدارية وغيرها؛ بغض النظر عن الانتماء الديني من عدمه.

(٣) عدم تقبّل الكهنوتية كاتجاه سياسي؛ لأنّ ذلك لا بد وأن يؤدي إلى مجتمع معنوي يستخدم السلطات العامة لتأكيد إرادته في السيادة. فوظيفة الدولة الثقافية يجب أن تكون علمانية، أي محايدة إزاء العقائد والأديان والأفكار، وبمعنى أنّ السلطة السياسية يجب ألاّ تسمح لأي سلطة دينية بأن تفرض ثقافتها الدينية على المواطن، كما يجب ألاّ تفرض هي على المواطن أي توجيه ديني معين.

(٤) مبدأ الفصل بين العلاقة الدينية والعلاقة السياسية، بمعنى الفصل بين علاقة الإنسان بخالقه أو بالقوى الغيبية التي يؤمن بها، وبين علاقة المواطن بالسلطة، وجعل العلاقة الأولى دينية خاصة ومرتبطة بالضمير الفردي في حين اعتبرت العلاقة الثانية مدنية وعلنية ومتحرّرة من الغيبيات.

(٥) تنظيم العلاقة بين الدولة والوجود الديني انطلاقاً من مبدأ الفصل الوظيفي بينهما، بمعنى أنّ الدولة، أو السلطة المدنية، تمثّل حقيقة مستقلة استقلالاً كاملاً وتأمناً عن الكنيسة أو غيرها من المؤسسات والأيدولوجيات الدينية، ومن ثم رفض تدخّل الكنيسة في السلطة السياسية، ورفض تدخّل السلطة السياسية المدنية في أعمال السلطات الدينية،

(٣) لمزيد من التفاصيل حول العوامل المهية لنشوء الدولة القومية/ المدنية في أوروبا، راجع: عبدالعزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠م، ص ٢١٠-٢٥٦.

(٢) انظر: إيرون ألكسندر: الدستور البريطاني ونظم الحكم في مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة محمد المشري وآخرين، ١٩٤٠م، ص ١٠٥؛ بير سوبول: تاريخ الثورة الفرنسية، ترجمة جورج كوسي، ١٩٧٠م، ص ٤٦٤.

العوامل المهيمنة لنشوء الدولة المدنية



المؤسسات الدينية، تلك النظرية التي جاءت كرد فعل للصراع على السلطة السياسية في فرنسا بين الدولة والكنيسة^(٥).

٥- التطورات التي شهدتها عصر النهضة الأوروبية، وأهمها المنطق الفردي، وسيادة العقل، وتدهور الإيمان الديني وسلطة الكنيسة، والحرية الفكرية والعقدية، وظهور المذاهب المادية والإلحادية، والعودة إلى التقاليد الفكرية اليونانية الوثنية، والمنطق الوضعي والاتجاه العلمي التجريبي، ثم أخيراً المساواة في المواطنة^(٦).

٦- فكرة هوبز ولوك وروسو عن العقد الاجتماعي، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، التي هيأت المناخ العام في أوروبا لمناهضة الحكم الديني، وأفسحت المجال لمفهوم الدولة المدنية، وذلك بما رسّخته في الأذهان من مبادئ ومفاهيم ساهمت في بناء الأساس الفكري لظاهرة الدولة المدنية، وذلك من قبيل: الأصل الإداري للسلطة، وخلع القداسة عن الحكام، واستبعاد الدين من العلاقة السياسية،

١- الديانة المسيحية، التي دعت إلى الفصل بين الدين والسياسة، ابتداء من قول المسيح «دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»^(٤).

٢- دعوة ميكافيللي إلى فصل السياسة عن الدين والأخلاق (الكاثوليكين) متأثراً بظروف العصر الذي نشأ فيه وطبيعة الديانة والأخلاق الكاثوليكية.

٣- حركة الإصلاح الديني البروتستانتي التي دعت إلى فصل الأمور الدنيوية عن الدينية فصلاً تاماً، وتمجيد السلطة السياسية ووضعها فوق السلطة الدينية، ونقل ما للكنيسة من سلطة خارجية إلى الدولة، وتمجيد حرية الفرد واستقلاله الذاتي، وتأكيد حقّه في فهم الكتاب المقدّس وممارسة الطقوس الدينية دون وساطة القساوسة.

٤- نظرية بودان (١٥٣٠-١٥٩٦) عن السيادة التي رفعت الحاكم السياسي فوق كافة الفرق والطوائف الدينية، كما حقّقت له الاستقلال عن كل سلطان آخر، حتى لو كان سلطان البابا نفسه، وجعلت الجميع يخضع له بما في ذلك

(٥) راجع: د. محمد طه بدوي: أمهات الأفكار السياسية، ١٩٥٨م، ص ٣٠، ٣٦، ٣٧.

(٦) التفاصيل والمصادر في: عبدالعزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٩-٢٣٤.

(٤) راجع الإنجيل: متى (٢٢ / ١٥ - ٢٢)، مرقس (١٢ / ١٣ - ١٧)، لوقا (٢٠ / ٢٠ - ٢٦).

الدولة المدنية في الواقع الغربي :

إن الملاحظة المخصصة للواقع السياسي الغربي في هذه اللحظة تشير إلى وجود علاقة بين الدين والحياة السياسية في ظل الدولة المدنية، وإلى أن الدين هو أحد متغيرات العلاقة السياسية من جهة، وأحد مقومات عملية التجانس والتكامل الاجتماعي من جهة أخرى، في ظل هذا النموذج الذي أريد له أن يستبعد الدين من عملية التجانس الاجتماعي ومن ديناميات الحياة السياسية.

أولاً. الدين والسلوك السياسي الفردي :

يثبت تحليل العلاقة بين الدين والحياة السياسية في الدولة المدنية وجود ارتباط واضح بين السلوك السياسي والانتخابي من جهة، وقيم واتجاهات الفرد الدينية وخضوعه لمؤثرات القادة الدينيين من جهة أخرى. مظاهر هذا الارتباط عديدة:

ففي فرنسا يمكن الاستدلال بانضمام عدد كبير من الأصوليين الكاثوليك لحزب الجبهة الوطنية The National Front الذي تدعمه الكنيسة، والذي يقود الصراع السياسي ضد الأقليات غير الكاثوليكية؛ وحصول هذا الحزب على تأييد قطاعات عريضة من الناخبين الفرنسيين الذين استجابوا لنداء الكنيسة وتوجهات رجال الدين الكاثوليك، وتجاهلوا تحذيرات القادة السياسيين أو الحزبيين.

وفي بريطانيا يرتبط التفضيل الحزبي بالانتماء الديني إلى حد كبير؛ فأتباع الكنيسة الإنجليكانية يميلون إلى تفضيل حزب المحافظين، بينما يميل أتباع أديان الأقليات إلى الانحياز إلى حزب الأحرار أو العمال.

وفي إيطاليا فإن علاقة الفرد في سلوكه السياسي باتجاهاته الدينية تبدو أكثر وضوحاً: فامتناع معظم الكاثوليك عن التصويت لصالح الحزب الشيوعي (سابقاً) أساسه ارتباط السلوك الانتخابي للناخب الإيطالي بوعيه الديني من جهة، وتوجهات الكنيسة من جهة أخرى. والدور التوجيهي الذي يلعبه البابا

وإقرار حق المحكوم في الخروج على الحاكم الذي يخجل بالتزاماته.

٧- الدور الذي لعبته الطبقة البرجوازية في أوروبا في إقصاء الكنيسة ورجالها عن مجال السياسة، وفي ضرورة وضع حد للصراعات الدينية والطائفية التي كانت تهدد الاستقرار اللازم لنهضة الصناعة، فساهمت بذلك في بناء الدولة المدنية التي تستجيب لحاجاتها، وتعكس مصالحها وأفكارها وتعتبر عن طموحاتها.

٨- الدور الذي لعبه اليهود في التهيئة لظهور الدولة المدنية، ودعم الثورة الفرنسية في جهودها لإقامة مجتمع تذيب فيه كل الفروق العنصرية والدينية، ويتمتع فيه كل مواطن بالحقوق السياسية وحق تولي الوظائف؛ بلا تمييز بسبب الجنس أو العقيدة، وبما من شأنه وقف عمليات الاضطهاد والتنكيل والإبادة التي كان يتعرض لها اليهود في أوروبا بسبب دينهم.

٩- مبادئ وإجراءات الثورة الفرنسية التي قادت مباشرة إلى نشوء دولة فرنسا المدنية، وطرده القيم والتقاليد والأعراف والمؤسسات الدينية من نطاق العلاقة والحركة السياسية، فكانت بذلك أول تطبيق عملي لنموذج الدولة المدنية.

وخلاصة هذا العرض للعوامل المهيأة لنشوء الدولة المدنية أن هذه الدولة هي وليدة سلسلة طويلة ومتراطة من التطورات والنظريات الفكرية التي تفاعلت مع ظروف القارة الأوروبية وأوضاعها في القرن التاسع عشر، وهي بذلك ليست سوى تعبير عن واقع سياسي بعينه، هو الواقع الأوروبي في القرن التاسع عشر، أو هي مرحلة في التطور العام للظاهرة السياسية في المجتمعات الأوروبية.

الدولة المدنية بهذا المعنى لا تصلح بالضرورة للتطبيق لا في واقع أوروبي خارج نطاق القرن التاسع عشر، ولا بالأحرى. في واقع سياسي آخر يختلف في أوضاعه الحضارية وقيمه الدينية وخصائصه الاجتماعية والسياسية عن المجتمع الأوروبي المسيحي في القرن التاسع عشر.

عند الأمريكيين بظاهرة التعدد الديني. وبعبارة أخرى فإنه في ظل التعدد والانفصال الديني في الولايات المتحدة ترتبط المشاركة السياسية والتفضيل الحزبي والسلوك الانتخابي للمواطن الأمريكي بانتائه الديني إلى حد بعيد، وتصبح اختياراته السياسية مجرد تعبير سياسي عن القيم والدوافع والمطالب التي يستقيها من عضويته في جماعة دينية معينة.

ثانياً - النشاط السياسي للكنائس الغربية:

لا تزال الكنائس تدافع عن حقها في الممارسة السياسية أو على الأقل في التوجيه السياسي. وقد تحولت الكنائس بالفعل في الواقع السياسي الغربي المعاصر إلى مؤسسات ذات تفويض كامل لكي تلعب دوراً سياسياً مشروعاً داخل النظم الغربية. وبصفة عامة فإنه يمكننا تحديد أهم الأهداف التي تمارس الكنائس الغربية نشاطاً سياسياً من أجل تحقيقها فيما يلي:

١- تحقيق التحرر القومي من السيطرة الأجنبية. فقد قادت الكنائس حركات التحرر القومي، وأدجت الدين في الصراع القومي كأداة لإذكاء الصراع ضد السيطرة الأجنبية. فالكنائس البروتستانتية هي التي قادت حركات التمرد في إنجلترا واسكتلندا ضد السيطرة الأسبانية والفرنسية الكاثوليكية. وتنازل كنيسة اسكتلندا المشيخية الآن، وكذا كنيسة ويلز الكالفينية، للانفصال عن إنجلترا وكنيستها الإنجليكانية. وقادت الكنيسة الكاثوليكية حركات التحرر القومي: في أيرلندا الجنوبية ضد بريطانيا البروتستانتية، وفي بلجيكا ضد تاج هولندا الكالفينية، وفي مجتمعات أمريكا اللاتينية ضد الاستعمار الأوروبي. وتشارك الكنيسة الكاثوليكية في هذه اللحظة في حركة التحرر القومي في أيرلندا الشمالية ضد السيطرة البريطانية البروتستانتية، وفي الحركات التحررية التي تطالب بالانفصال عن أسبانيا في الباسك وقطلونية.

٢- المحافظة على المركز الخاص للكنيسة والدفاع

والقساوسة يكاد يتحكم في النشاط السياسي للإيطاليين. وتحول بعض الكاثوليك إلى تأييد الحزب الشيوعي بعد تغيير استراتيجيته واسمه في الفترة الأخيرة يرتبط أيضاً بتطور موقف الحزب الشيوعي من الدين.

وفي أسبانيا يشارك الرهبان والقساوسة في المظاهرات وحركات المعارضة، كما تلعب القضايا الدينية دوراً هاماً في تحريك الشعب الأسباني نحو المشاركة السياسية لدعم موقف الكنيسة الكاثوليكية، وغالباً ما يعتمد الناخب الكاثوليكي الأسباني على توجيهات الكنيسة وتحديدها للطريقة التي يجب أن يعبر من خلالها عن سلوكه الانتخابي.

وفي بلجيكا يرتبط السلوك السياسي والتفضيل الحزبي للبلجيكين بالقيم المسيحية ومصالح الكنيسة، وهو ما بدا واضحاً في موقف الكنيسة من قضية سباق التسلح خلال فترة الحرب الباردة، وموقفهم من قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩م، وموقفهم من القوى البروتستانتية والإسلامية في الحياة السياسية البلجيكية المعاصرة.

وفي هولندا يرتبط التفضيل الحزبي والسلوك الانتخابي بالانتماء الديني، ويتحكم تراث العدا بين الكاثوليك والبروتستانت في النشاط السياسي لأتباع المذاهب.

وفي اليونان فإن الكنيسة هي المرجع الأساسي لجميع اليونانيين وفي جميع الأحوال، كما أن الأرثوذكسية كانت ولا تزال أساس الصراعات السياسية العدوانية مع الأتراك المسلمين.

وفي الولايات المتحدة تشير البحوث التجريبية إلى وجود علاقة ارتباطية تقليدية بين التفضيل الحزبي والانتماء الديني، وبين منصب الرئاسة واعتناق المذهب البروتستانتية، وبين الاختيارات السياسية المختلفة للناخب الأمريكي والانتماء لجماعة دينية معينة. كما تؤكد هذه البحوث أيضاً ارتباط المشاركة السياسية

في أسبانيا يشارك الرهبان والقساوسة في المظاهرات وحركات المعارضة، كما تلعب القضايا الدينية دوراً هاماً في تحريك الشعب الأسباني.

وظيفتها الاتصالية أو الإعلامية المرتبطة بنشر الدعوة الدينية، وتقييم الأوضاع السياسية والاجتماعية، وإبلاغ المبادئ المسيحية من خلال العملية التعليمية في الداخل والحملات التبشيرية في الخارج:

ففي فرنسا انتصرت الكنيسة الكاثوليكية على الائتلاف اليساري - الاشتراكي الشيوعي- الذي كان يحكم فرنسا منذ عام ١٩٨١م عندما نجحت في إسقاط مشروع القانون الذي تقدم به في شأن علمنة التعليم الخاص الذي يقع تحت إشراف الكنيسة. وقد سحب الرئيس ميتران مشروع القانون أمام إصرار الكنيسة على رفضه، وممارستها للتأثير الهائل على المواطنين الفرنسيين لمعارضة القانون، وسحب دعمهم للحزب الاشتراكي الحاكم.

وفي بريطانيا تهيمن العقيدة الإنجليكانية على العملية التعليمية برمتها، كما تحتكر دور العبادة الملحق بالمدارس، وكذا الوظائف الأساسية في مجال البحوث والدراسات الدينية. وقد نجحت الضغوط الكنسية في استصدار قانون التعليم *The Education Act* عام ١٩٤٤م، والذي أنهى مرحلة طويلة من المواجهة بين الكنائس والحكومات البريطانية. وفي ظل هذا القانون تحول ٢٢٪ من الأطفال البريطانيين إلى المدارس الدينية - الإنجليكانية والكاثوليكية أساساً - وذلك في بداية الثمانينيات. وفي اسكتلندا اشترطت الكنيسة المشيخية لقيام الاتحاد مع الإنجليز أن يحتفظ الاسكتلنديون بنظمهم التعليمية المنبثقة عن عقيدتهم الدينية الخاصة.

وفي إيطاليا احتفظت الكنيسة الكاثوليكية لنفسها - عند إبرامها اتفاقية لاتيران مع الحكومة الإيطالية - بالحق في تدريس المذهب الكاثوليكي في المدارس الإيطالية الحكومية. وقد استخدمت الكنيسة هذا الحق لكي تمارس الدعاية ضد الشيوعية في المدارس الحكومية، وذلك في إطار الصراع السياسي الذي كان محتدماً بينها وبين القوى الشيوعية في إيطاليا.

وفي ألمانيا مثلت قضية التعليم الديني مجال النزاع الأساسي بين الحكومات البروتستانتية والكنيسة

عنها ضد أعدائها المحتملين، بمعنى الحيلولة دون إيناع القوى الدينية البديلة، وعدم السماح بالتعدد الديني المفضي إلى الصراعات السياسية العدوانية. ففي فرنسا مارست الكنيسة الكاثوليكية الضغط على نابليون بونابرت لكي يعترف بالكتلكة كدين لأكثرية الفرنسيين، ويلغي جميع العبادات الأخرى التي استحدثها يعاقبة مناً للتعددية الدينية، وهي الآن تلعب نفس الدور لكي تحول دون إيناع القوى الإسلامية في المجتمع الفرنسي؛ عن طريق دعمها لحزب الجبهة الوطنية، الذي يطالب بطرد المسلمين من فرنسا، ووقف هجرتهم إليها قبل أن تتحول فرنسا إلى «جمهورية إسلامية»!

وفي بريطانيا لا تسمح الكنيسة الإنجليكانية لأي منظمات دينية غير إنجليكانية بتهديد مركزها؛ باعتبارها الكنيسة الرسمية التي تربطها بالدولة علاقة عضوية. ولذا فهي تضطهد - عن طريق الدولة - مخالفينها في المذهب، وتحد من حقوقهم المدنية، وتحول بينهم وبين المناصب السياسية الهامة.

وفي إيطاليا تمارس الكنيسة الكاثوليكية نفوذها الروحي الكبير على الشعب الإيطالي؛ للحيلولة دون إيناع القوى الاشتراكية والشيوعية في الحياة السياسية الإيطالية؛ باعتبارها عدوها الرئيسي والخطر الوحيد الذي يهدد العقيدة الكاثوليكية في مركزها.

وفي هولندا تمارس الكنيسة البروتستانتية ضغوطها، وتخلق الأدوات التي يمكنها من خلالها معارضة مشاركة الكاثوليك في الحياة السياسية، كالحزب المسيحي التاريخي، والحزب المضاد للمبادئ الثورية الفرنسية.

٣- ضمان حق الكنيسة الثابت في الدفاع عن المبادئ والمثل الأخلاقية المسيحية، ومواجهة كافة النظريات والأفكار الإلحادية أو المخالفة لمفاهيمها، وذلك بالمحافظة على دور ثابت لها في مجال التعليم يسمح لها بأداء هذه الوظيفة. وقد خاضت الكنائس الغربية معارك عنيفة، واستخدمت كل ما تملك من وسائل وأدوات للدفاع عن حقها الثابت في أداء

إلغاء الفروق بين الجنسين، فضلاً عن بعض القضايا المرتبطة بمجال الطب مثل تحديد النسل وقتل الرحمة Euthanasia، وغير ذلك من القضايا الاجتماعية والأخلاقية التي ارتبطت باتساع نطاق الحرية الفردية، ونجاح الحركات النسائية في التقاليد الغربية المعاصرة.

ففي بريطانيا قادت الكنيسة الكاثوليكية والمنظمات التابعة لها الحملة المضادة لقانون الإجهاض البريطاني الصادر في عام ١٩٦٧م. وفي جمهورية أيرلندا نجحت الكنيسة في تحريم الإجهاض. وفي إيطاليا عارضت الكنيسة قانون الإجهاض الصادر في عام ١٩٧٨م، وعضدت الجماعات والحركات المعارضة للقانون. كما نجحت الكنيسة في ألمانيا (الغربية سابقاً) في الحصول على حكم من المحكمة الدستورية الاتحادية في عام ١٩٧٥م يقضي بعدم دستورية قانون الإجهاض الذي أصدرته الحكومة الألمانية الغربية في عام ١٩٧٤م. وفي أسبانيا تحدّت الكنيسة الكاثوليكية قرار الحكومة بإلغاء العقوبة على عمليات الإجهاض وأخذت بالمقابل قرارها في عام ١٩٨٥م بطرد الأطباء الذين يجرون هذه العمليات من الكنيسة.

في الولايات المتحدة تشن الكنيسة والعديد من الكنائس البروتستانتية حملة قوية ضد الإجهاض.

في الولايات المتحدة تشن الكنيسة الكاثوليكية والعديد من الكنائس البروتستانتية حملة قوية ضد الإجهاض، وخاصة بعد قرار المحكمة العليا الصادر في عام ١٩٧٣م، والذي أكد دستورية عمليات الإجهاض في ظروف معينة. وقد استطاعت الكنائس الأمريكية أن تحوّل هذه القضية إلى هدف سياسي، وأن تتحالف مع القوى السياسية وجماعات الضغط المعارضة لإباحة الإجهاض. وقد استخدمت الكنائس كل ما تملك من أدوات ووسائل لتحقيق هدفها الخاص بإلغاء شرعية عمليات الإجهاض. ومن ذلك استخدام لجان العمل السياسي PACS لدعم المرشحين المعارضين للإجهاض (ريجان - بوش) وتنظيم هزيمة المرشحين المدافعين عن حق المرأة في الإجهاض (مونديل -

الكاثوليكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي أسبانيا دافعت الكنيسة الكاثوليكية بقوة عن حقها في حماية التعليم الديني في مدارس الدولة، فضلاً عن إشرافها المستقل على المدارس الخاصة التي تتبعها. وقد نجحت الكنيسة في الحصول على المعونات الحكومية للمدارس الدينية في عام ١٩٨٠م، كما عارضت بإصرار، بل وقادت المظاهرات التي اجتاحت معظم المدن الأسبانية في عام ١٩٨٤م لإسقاط قانون التعليم الذي تقدّمت به الحكومة الاشتراكية لفرض وصاية الدولة على المدارس الدينية، وقصر التعليم الأساسي على المدارس الحكومية.

وفي بلجيكا تحدّت الكنيسة الكاثوليكية قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩م، وقامت بإنشاء مدارس كاثوليكية مستقلة وحزب كاثوليكي، استطاع أن يدافع عن الكنيسة في مواجهة الحكومة البلجيكية والأحزاب الليبرالية والاشتراكية المؤيدة لها، بما ترتّب على ذلك من انقسامات حزبية وصراعات عنصرية شهدتها الحياة السياسية البلجيكية بسبب قضية التعليم الديني.

وفي هولندا خاضت الكنيسة الكالفينية المعارضة من أجل نفس القضية من خلال الأحزاب السياسية التابعة لها. وفي اليونان قادت الكنيسة الأرثوذكسية المظاهرات التي عمّت أنحاء آثينا عام ١٩٨٥م لمنع تدريس كتاب عن نظرية داروين في المدارس الحكومية؛ لأنه «يشجّع على الإلحاد».

وفي الولايات المتحدة، ورغم التقليد العلماني القوي، فإن قضية التعليم والمدارس الدينية هي إحدى القضايا المثيرة للنزاع بين الدولة والجماعات الدينية المختلفة.

٤- وبالإضافة إلى قضية التعليم والإشراف على المدارس فقد أظهرت الكنائس الغربية اهتمامها بمجموعة من القضايا الاجتماعية والأخلاقية التي تتعارض مع مفاهيمها، أو تتصادم مع فلسفتها الاجتماعية، وفي مقدمتها قضايا الإجهاض والطلاق والشذوذ الجنسي والمساواة بين الرجل والمرأة، بمعنى

على الأقل بالقدر الذي يحقق مصالح رعاياها ويصون المبادئ والمثل المسيحية، ويجول دون إيناع الأفكار والمذاهب الإلحادية أو المعادية لعقيدة الكنيسة.

وفي المنشور البابوي الصادر في الثامن من ديسمبر عام ١٨٦٤م بعنوان Syllabus of Errors أعلن البابا بيوس التاسع Pius IX صراحة أنه من الخطأ الاعتقاد في ذلك الوضع الذي يجب أن تفصل فيه الكنيسة عن الدولة أو الدولة عن الكنيسة.

الشواهد والوقائع تبرهن على استمرار الكنيسة في أداء وظيفتها السياسية في ظل الدولة المدنية، وعلى أنه حتى في تلك اللحظات التي تُحرم فيها من الممارسة السياسية فإنها تكون - دائماً - قادرة على أداء وظيفة التوجيه أو التأثير السياسي على رعاياها: ففي فرنسا دفعت الكنيسة أتباعها لمعارضة مشروع قانون علمنة التعليم الخاص عام ١٩٨٤م، ولتنظيم المظاهرات الضخمة في باريس وفرساي من أجل ذلك، ووجهت نداءها للناخب الفرنسي لكي يعطي صوته للمرشحي الحزب اليميني (الجبهة الوطنية) في كافة الانتخابات البرلمانية الفرنسية والبرلمانية الأوروبية.

وفي بريطانيا تلعب الكنيسة الإنجليكانية دورها الأساسي كقوة مساندة للحكومة، وتناضل من أجل الدفاع عن مصالح ومواقف الدولة، وتحول منابرها إلى أماكن للدعاية السياسية، كما تتدخل في بعض القضايا الدولية تحت إشراف الدولة، وكأداة من أدواتها كما حدث في فلسطين ولبنان وأفغانستان والعراق.

ومن جانب آخر تسعى الكنيسة الإنجليكانية دائماً للتأثير في الآراء السياسية لأتباعها، وحثهم على دعم حزب المحافظين الذي تسانده الكنيسة، والتصدي لمطالب الكاثوليك الانفصالية في أيرلندا الشمالية، وممارسة أعمال العنف ضدهم. أما الكنيسة الكاثوليكية فتأتي في مقدمة جماعات الضغط البريطانية التي تعارض السياسات الحكومية التي تعارض مع مفاهيمها ومطالبها في المجالات السياسية (المسألة الأيرلندية) والاجتماعية (الإجهاض والزواج المختلط) فضلاً عن قضية التعليم.

فيرارو- كيري)، وحث الناخبين على ربط سلوكهم الانتخابي بموقف المرشح من هذه القضية، وإصدار الفتاوى الدينية التي تحرم الإجهاض وتسوي بينه وبين القتل، ونشر التقارير التي تفضح الإجهاض، وتنظيم المظاهرات، وغير ذلك من الوسائل والأساليب التي نجحت بالفعل في وضع القضية ضمن قائمة الأولويات السياسية القومية ابتداء من الثمانينيات، وفي ربطها بعملية التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

ومن نتائج ذلك أن تبنى الرئيس الأسبق ريجان مطلب الكنيسة، وطالب بتجريم الإجهاض، ووضع هذه القضية في مكانة بارزة في حملته الانتخابية عامي ١٩٨٠م، و١٩٨٤م. وعلى الرغم من أن قرار المحكمة العليا عام ١٩٧٣م لا يزال معمولاً به إلا أن جهود الكنيسة نجحت في الحد من عمليات الإجهاض. ففي عام ١٩٧٧م أصدرت المحكمة العليا قراراً يحد من استخدام المعونات الفيدرالية في خدمات عمليات الإجهاض. وفي عام ١٩٨٤م قطعت حكومة الرئيس ريجان المعونات عن المنظمات - الأمريكية والدولية - المتورطة في الإجهاض. ولعل هذا ما دفع بوش مؤخرًا لاختيار أحد المحافظين المعارضين للإجهاض رئيسًا للمحكمة العليا.

وهكذا نجحت الكنيسة - كجماعة ضغط - في التأثير على العملية القرارية المرتبطة بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية بإلغاء أو تعديل أو تقييد القوانين التي تعارض مع فلسفتها الاجتماعية.

٥- الوظيفة السياسية: وضعت الكنيسة الغربية من بين الأهداف التي تتوخاها حماية حقها في الممارسة السياسية وفي التوجيه السياسي، والدفاع عنهما. وإذا كانت الكنيسة قد اعترفت بأخطائها الماضية وبعدم رغبتها في العودة إلى تقاليد ما قبل الثورة الفرنسية، فإنها قد أعلنت كذلك أنها لا تستطيع أن تنعزل عن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا تقبل أن يقتصر دورها على أداء الوظيفة الكهنوتية Priestly، ولكنها ترى أن من واجبها أن تتطرق كذلك لتقييم كل الأفكار والأوضاع والسياسات والنظم والقوانين من منطلق المفاهيم والمبادئ المسيحية،

المعارضة لسياسات الحكومات في شأن قضايا التعليم. وفي البرتغال والسويد نجحت المشاركة السياسية للكنيسة في تحجيم القوى الشيوعية عن طريق دعم أحزاب اليمين، وحث الناخبين للتصويت للأحزاب التي تدعمها وعدم التصويت لصالح الشيوعيين. وقد حالت قوى الكنيسة دون إيناع القوى الشيوعية في هاتين الدولتين.

وفي الولايات المتحدة تعددت مظاهر الدور التأثيري الذي مارسه الكنائس على أتباعها. فقد حثت الكنائس الإنجيلية أتباعها، الذين عزفوا في الماضي عن المشاركة السياسية، للانغماس في الحياة السياسية ومواجهة الانهيار الأخلاقي والتيار الإلحادي. كما دعتهم إلى ربط سلوكهم الانتخابي بموقف المرشحين من القضايا الاجتماعية والأخلاقية كالإجهاض والمساواة بين الجنسين والتعليم وغيرها. وتمارس الكنائس البروتستانتية نفوذها على أتباعها للحيلولة دون وصول مرشح كاثوليكي إلى البيت الأبيض. وقد لعبت كنائس الزوج الرئيسي في قيادة حركة الحقوق المدنية Civil Rights، وحثت الزوج على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية. وتتمتع الكنيسة الزنجية في الجنوب الأمريكي بنفوذ هائل يجعلها دائماً عرضة للمؤثرات السياسية، ويتم استعطفها وخطب ودّها من جانب المرشحين لمناصب سياسية.

أما الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية فهي تلعب أدواراً نشطة للحصول على التأثير السياسي اللازم لمساندة أو معارضة سياسة أو قضية ما. ومن ذلك موقفها المؤيد للمرشح الكاثوليكي الذي فاز بمنصب الرئاسة في انتخابات عام ١٩٦٠م جون كينيدي J. Kennedy، وموقفها من قضايا التعليم والإجهاض والشذوذ الجنسي، وقتل الشفقة وغيرها من القضايا الاجتماعية والأخلاقية، فضلاً عن موقفها من بعض القضايا الدولية مثل سباق التسلح والحرب النووية، والصراع العربي الإسرائيلي، والسياسة الأمريكية

وفي إيطاليا تهيمن الكنيسة الكاثوليكية على الحياة السياسية، وتشارك في النشاط السياسي من خلال الممارسة والتوجيه. فهي تتدخل بشكل مباشر في الحياة السياسية للحيلولة دون إيناع القوى الشيوعية من جديد ووصولها إلى الحكم، ولفرض سيطرة الحزب والقوى الموالية لها على السلطة. وهي تمارس دورها في التأثير على الرأي العام والمؤسسات السياسية والناخب الإيطالي بكل الطرق لنفس الغرض، حتى أضحى النشاط السياسي في إيطاليا - بمختلف مظاهره - يرتبط بتوجهات الكنيسة إلى حد بعيد.

وفي ألمانيا تمارس الكنيسة دورها السياسي كجماعة ضغط إزاء السياسات التي تتعارض مع مصالحها أو عقائدها كما يحدث عادة بخصوص قضية التعليم الديني.

وفي أسبانيا مارست الكنيسة نشاطها السياسي المعارض للحكومات، ومن ذلك دعمها للحركات الانفصالية في الباسك وقطلونية، ومعارضتها لقانون التعليم الصادر في عام ١٩٨٤م، وقانون إباحة الإجهاض في عام ١٩٨٥م، كما تلعب دورها التوجيهي لأصوات أتباعها في الانتخابات العامة في الاتجاه الذي يحقق مصالحها.

النشاط السياسي في إيطاليا - بمختلف مظاهره - يرتبط بتوجهات الكنيسة إلى حد بعيد.

وفي بلجيكا لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً كبيراً في معارضة قانون علمنة التعليم الصادر في عام ١٨٧٩م، وأنشأت الحزب الكاثوليكي البلجيكي لمواجهة محاولات الحكومة

لعلمنة التعليم، عت أتباعها للتكتل خلف الأحزاب الدينية وضد الأحزاب الليبرالية والاشتراكية المعادية للكنيسة. ومنذ نهاية السبعينيات من القرن العشرين قادت الكنيسة حركة معارضة سباق التسلح، ومارست الضغوط على الحكومة للتخلص من الصواريخ النووية الأمريكية، وعدم الاحتفاظ بها في أراضي بلجيكا، كما نجحت في خلق رأي عام بلجيكي مؤيد للسلام، ونزع السلاح من منطلق المفاهيم الدينية.

وفي اليونان ومالطة قادت الكنائس الحركات

في أمريكا الوسطى ودول الكاريبي، وموقفها من النظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا وغير ذلك.

ثالثاً - الدين والتكامل السياسي:

لقد أثبتت الدراسات الواقعية لظاهرة الدولة المدنية في التقاليد الغربية المعاصرة ارتباطاً ظاهرته الصراع والتكامل السياسيين بالاختلافات الدينية، وتطابق الدائرة الدينية مع الدائرة القومية في الوعي الجماعي في بعض النماذج الغربية، وتأثر المشاركة السياسية والتفضيلات الحزبية بهذا التعدد الديني:

ففي فرنسا يقيم التعدد الديني دائماً حواجز نفسية بين الفرنسيين، رغم أنّ الكاثوليك يشكّلون وحدهم حوالي ٩٠٪ من السكان. وقد فشل الكاثوليك في كل محاولاتهم لإذابة واستيعاب أتباع الأديان والمذاهب غير الكاثوليكية في المجتمع القومي، ولذا فقد دخلوا في صراعات سياسية عدوانية مع البروتستانت في القرن التاسع عشر، ومع المسلمين ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين.

وفي بريطانيا فشل الإنجليز في إدماج الأيرلنديين الكاثوليك الذين يُضْمَرُونَ أشد ضروب العداوة للأمة الإنجليزية ودينها البروتستانتية. وأدى هذا العداوة الديني إلى إذكاء الصراع القومي بين الإنجليز والأيرلنديين، والذي انتهى بانفصال أيرلندا الجنوبية واستقلالها عن بريطانيا عام ١٩٢١م، وصراعات دموية بين الأيرلنديين الشماليين والإنجليز فتتت الجسد السياسي، وتحول دون تحقيق وحدته القومية وتكامله الحقيقي حتى هذه اللحظة.

وفي أيرلندا الشمالية يرتبط النشاط السياسي كليا بهذا الوعي الديني والتعصب الطائفي الذي يحكم العلاقة بين الكاثوليك، الراغبين في الانفصال عن بريطانيا والبروتستانت الراغبين في استمرار الاتحاد مع بريطانيا، بشكل يؤكد أهمية الرابطة الدينية لعملية الوفاق الاجتماعي والوحدة السياسية، وسمو العاطفة الدينية على مجرد العاطفة القومية في بريطانيا.

وفي ألمانيا ظل الصراع القديم الذي أعاق الوحدة القومية بين الكاثوليك والبروتستانت يفرض نفسه

على الحياة السياسية، وبصفة خاصة عندما تتخذ الحكومات البروتستانتية موقفاً يتعارض مع مفاهيم الكنيسة الكاثوليكية بخصوص بعض القضايا مثل قضية التعليم الديني. وتعكس الانقسامات الحزبية عادة الاختلافات الدينية بين الألمان.

وفي بلجيكا أشعلت الاختلافات الدينية، وما يرتبط بها أحياناً من انقسام حزبي، العداوة العنصري القديم بين جماعتي الـ Flemish والـ Walloon. ولا يزال الوعي الديني لدى الأقليات الدينية - وبصفة خاصة الأقليات البروتستانتية والأقلية الإسلامية - يحول دون اندماجها في المجتمع القومي، ويحرك مشاعر العداوة في العلاقة بين الأغلبية الكاثوليكية والجماعات الدينية المختلفة. وفي هولندا يرتبط الانقسام الحزبي والصراع السياسي كذلك بالاختلاف المذهبي ومشاعر العداوة بين الكاثوليك والبروتستانت.

وفي اليونان - وقبرص - يحول الانقسام الديني دون التجانس القومي الكامل، ويتحكم الشعور الديني في السلوك السياسي لليونانيين - والقبارصة - ويتأثر السلوك الانتخابي في النهاية بانتماء الناخب إلى إحدى الجماعتين الأرثوذكسية أو الإسلامية. وفي النرويج وسويسرا - حيث الأغلبية البروتستانتية والأقلية الكاثوليكية - ترتبط الانقسامات الحزبية والاختيارات السياسية بهذا الانقسام الديني.

وفي الولايات المتحدة يترك التعدد الديني آثاره البارزة على عملية المشاركة السياسية، ويتفوق في ذلك على الآثار التي يحدثها التعدد العنصري، ويزداد الأمر خطورة عندما يرتبط التعدد الديني بالانفصال العنصري، ويختلف الاختيار السياسي لنفس المتدين إلى أصل عنصري واحد (كالأمريكيين الألمان أو العرب) عندما تختلف مذاهبهم (ألماني بروتستانتية - ألماني كاثوليكية) أو دياناتهم (عرب مسيحيون - عرب مسلمون). وعلى العكس فإن وحدة الانتماء الديني عند اليهود الأمريكيين - ورغم تنوع أصولهم العنصرية والقومية - هي التي تفسر كل ماله صلة بنشاطهم السياسي الفعال في الولايات المتحدة.

حقيقة الإدراك الغربي لمفهوم الدولة المدنية:

نستطيع القول إذن أن هذا الدور الواقعي أو الفعلي الذي يمارسه الدين في الحياة السياسية الغربية، وهذا

لقد رفض الإدراك السياسي «الغربي» ربط الواقع السياسي «الغربي» المعاصر بنظريات «غربية» فرضها وضع استثنائي وظروف معينة خاصة بالواقع «الأوروبي» في الفترة السابقة على الثورة الفرنسية، وعادت النظم السياسية الغربية لتعترف بالدين كأحد محددات الحركة السياسية، ووجود اجتماعي وسياسي لا يمكن تجاهله، أو حرمانه من التعبير عن مصالحه، والمشاركة في صنع القرار السياسي بلغة وأساليب جديدة؛ تعبر عن طبيعة العصر وواقع التطور السياسي الغربي، فأين نحن من هذا الوعي الجماعي الغربي، ومن هذه المرونة والواقعية والفعالية في التعبير عن حقيقة الحركة السياسية والاجتماعية، وفي استيعاب القوى الدينية في هذه الحركة دون عنف ودون اختلال في التوازن!

على الرغم من أن واقعنا الإسلامي لا صلة له بالنموذج المدني الأوروبي لا من حيث الإطار التاريخي، ولا من حيث الطبيعة والخصائص الحضارية^(٧)، فلا يزال يسيطر على عقول علماء ورجال السياسة عندنا اعتقاد ثابت في نظرية الدولة المدنية «متهية الصلاحية» التي أفرزها الفقه الغربي في ظروف طارئة واستثنائية!

ولا يزال واقعنا السياسي يُجبر على الخضوع لتلك النظرية «الغربية» التقليدية التي يرفض الواقع السياسي «الغربي» المعاصر ذاته أن يخضع لها! ولا يزال منطق ظاهرة الدولة المدنية - وبصفة خاصة تلك الجزئية المرتبطة بإقصاء القوى الدينية عن كل ما له صلة بالعلاقة والحركة السياسية - يجد صداه في واقعنا السياسي في الوقت الذي لم يعد له صدَى يُذكر في الواقع الغربي الذي أفرزه.

لقد رأينا الأوروبيين يدخلون جُحر الضب فدخلناه خلفهم، ثم إنهم خرجوا منه يبحثون عن مكان آمن وبقينا نحن فيه! وصدقت نبوءة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

(٧) راجع العوامل التسعة التي هيأت لنشوء الدولة المدنية في أوروبا، ثم انظر هل عرفت مجتمعاتنا الإسلامية أي من هذه العوامل في أي لحظة من تاريخها !!!

الارتباط الثابت بين النشاط السياسي والنشاط الديني، يمثّل في الواقع عصب الإدراك السياسي الغربي، والمطلق الحقيقي لفهم النموذج المدني للحكم كنموذج واقعي. إن موقف الجماعة السياسية الغربية المدافع عن حق القوى الدينية في المشاركة السياسية، واستجابة النظم السياسية لرغبة هذه القوى في التعبير السياسي عن ذاتها، واعترافها بها كقوة سياسية واجتماعية وكأحد محددات الحركة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الغربية يعني في الواقع أمرين:

الأول: أنّ الانفصال بين الدين والحياة السياسية في التقاليد الغربية هو انفصال نظري، صاغه الفقه الغربي في محاولته لإيجاد حل للمشكلة السياسية التي كانت تعاني منها أوروبا نتيجة لمبالغات الكنيسة الكاثوليكية، وعبر به الفلاسفة عن تصوّرهم لنموذج مثالي لا يخضع لتحكم الإكليروس في شكل نموذج نظري للدولة، يستبعد كليّة كل ما له صلة بالمؤثرات الدينية من نطاق الحركة السياسية.

والأمر الثاني: أنّ الواقع يثبت أنّ هذا الاستقلال الوظيفي بين الدين والدولة لم يتطرق إلى الإدراك السياسي الغربي، ولم تقبله المرجعية الأصلية لثقافة المجتمعات الغربية؛ لتعارضه مع ذلك الإدراك الذي يتحكّم في كل ما له صلة بالتصوّر الغربي للعلاقة السياسية - والذي تشكّل القيم المسيحية أحد أهم عناصره الأساسية - من جهة، ولتجاهله لواقع الحركة السياسية والاجتماعية الغربية، والتي يلعب الدين بالفعل دورًا مؤثرًا في تشكيلها وتوجيهها من جهة أخرى.

خاتمة: نحن والغرب و«جُحر الضب»:

تبدو الآن أهمية هذا البحث كأحد مسالك تقييم عملية الاتصال بالنظم الفكرية الأجنبية وبخاصة الغربية، وكأحد الدلائل على الخطأ الأكاديمي التي ارتبطت بعملية الدعوة إلى نقل خبرة الدولة المدنية الأوروبية، وتطبيقها في الواقع الإسلامي، وتجاهل تراثنا الإسلامي وخبرتنا التاريخية التي كان يتعين الانطلاق منها في عملية بناء الدولة، ورسم سياستها العامة، وتخطيط حركتها السياسية وعلاقاتها الخارجية.



معلومات إضافية

١- «جان بودان» ونظرية السيادة:

«جان بودان» (Jean Bodin): مفكر فرنسي ولد عام ١٥٣٠م، وتوفي عام ١٥٩٦م، عاش خلال فترة حافلة بالحروب الدينية في أوروبا، لاسيما بين الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية، وبلغ الصراع ذروته بمذبحة «سان بارتلمي» سنة ١٥٧٢م التي نفذها الكاثوليك ضد البروتستانت.

أدى تأثر «بودان» بالحقبة والأحداث التي عاصرها إلى رفض السلطة الكنسية المطلقة، فكان أحد أوائل المفكرين الذين عزلوا فكرة سيادة الدولة؛ حيث اعتبر في مؤلفه الشهير الكتب الستة عن الجمهورية، الصادر عام ١٥٧٧م أنها الصفة الأساسية التي تميزها عن المؤسسات السياسية الأخرى.

وعرّف بودان السيادة بأنها السلطة المطلقة الدائمة في الدولة، وهي السمة الرئيسية التي تظهر الدولة على غيرها من التجمعات والتنظيمات البشرية الأخرى.

وقد جند بودان نفسه للدفاع عن فكرة السيادة الملكية، فقد كان يؤمن بأن فرنسا أضحت مهددة بالتمزق والتفتت؛ جراء الخلافات الدينية، وبسبب توزيع السلطات بين أقاليمها، لذا رأى في السيادة علاجاً فعالاً لحال فرنسا، فمن شأنها أن تحقق الوحدة، وتكفل القوة لفرنسا عن طريق تركيز السلطات في الدولة.

المصادر:

د.جمال سلامة علي، السياسة بين الأمم النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، دار النهضة العربية.

د. عبد الوهاب المسيري، العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، المجلد الثاني، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٢- نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو:

مهد المفكر الإنجليزي «توماس هوبز» (١٥٨٨ - ١٦٨٩م) لنظرية العقد الاجتماعي - التي انتشرت واستقرت في أوروبا - من خلال نظريته عن السيادة المطلقة التي جاءت في كتابه *The Matter Form And Authority Of Government*، والتي دعا فيها إلى الحكم المطلق استناداً إلى السيادة المطلقة.

ورأى هوبز أن القوانين الطبيعية ليست أسمى من القوانين الوضعية، وأن الأولى لا تعتبر المثل الأعلى للثانية، وأن الأمير صاحب السيادة ليس مكلّفاً بالامتثال للقوانين الطبيعية؛ إذ ليس ثمة قانون فعلي إلا ذلك الذي يصدر عن إرادة صاحب السيادة.

بعد هوبز جاء المفكر الإنجليزي «جون لوك» (١٦٣٢ - ١٧٠٤م)، والذي تزعم نظرية العقد الاجتماعي في إنجلترا، واتفق «لوك» مع «هوبز» في وجود عقد اجتماعي بين الدولة والأفراد، لكنه خالفه في كون سلطة الحكومة المشرفة على تنفيذ العقد مطلقة.





وأخيرًا اكتملت الفكرة على يد الكاتب والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢-١٧٧٨م) مع فارق أساسي بينه وبين هوبز، ذلك أن روسو يرى أن الحالة الطبيعية للإنسان هي الفترة الذهبية من تاريخه، ولكن الإنسان بفعل الأطماع وتأثير (الأديان!) تجرد من النقاء الطبيعي، وانتقل إلى حالة من الفوضوية اقتضت وجود عقد اجتماعي لتنظيم حياة الناس، ومحاولة العودة بهم إلى الحالة الطبيعية.

والملاحظ على النظرية بشكل عام هو إغفالها لدور الدين، سواء فيما هو كائن أو فيما ينبغي أن يكون إلى درجة أن روسو لا يكتفي بإهمال الأثر الديني في توجيه المجتمع، بل يعد الدين الإلهي عاملاً من العوامل التي تعوق الرجوع إلى الحالة الطبيعية السوية.

وحين يطالب روسو بفصل السياسة عن الدين، فإنه يتهم الأديان بأنها هي التي سببت هذا الفصل، ونظرًا لتهجم روسو على الدين ومطالبته بعزله عن واقع الحياة؛ وصفه بعض الباحثين الغربيين بأن مؤلفاته كانت إعلانًا صارخًا لحرب ضد المجتمع وضد الله (على حسب قولهم).

ومن العوامل المشجعة التي دفعت هذه النظرية إلى الأمام قيام الثورة الفرنسية على وحي من مبادئها وآراء فلاسفتها - لا سيما روسو - إذ يوصف كتابه الذي يحمل اسم «النظرية» بأنه (إنجيل الثورة الفرنسية).

المصادر:

د.جمال سلامة علي، السياسة بين الأمم النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، دار النهضة العربية.

الشيخ الدكتور سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة.

انظر: <http://www.alhawali.com/index.cfm?method=home.SubContent&contentID=243>

٣- دور اليهود في التهيئة لظهور الدولة المدنية:

لعب اليهود دورًا بارزًا في تحويل الثورة الفرنسية من ثورة على مظالم رجال الدين إلى ثورة على الدين نفسه، وجعلوا لفظة الدين عند الشعوب الأوروبية مرادفة للظلم والرجعية والتخلف والاستبداد.

وكان اليهود في ظل فرنسا الكاثوليكية أقلية محتقرة (٤٠ ألف يهودي) لا تحسب في عداد المواطنين، وليس لها «حق المواطنة»، وكانوا يعيشون في مجتمع منعزل «الجيتو»، وكان أقصى ما يفعله اليهود هو جمع المال، وإقراضه بالربا الفاحش للمحتاجين، وإيقاع أمراء الإقطاع في الدين؛ ليستولوا في النهاية على ثرواتهم، لكن تأثيرهم في مجموع الناس كان معدومًا أو ضئيلاً إلى أقصى حد.

ورأى اليهود أن أنجح الوسائل لتحقيق مخططهم في استعباد البشرية، هي نزع عقائد الأئمة وإفساد أخلاقهم، ولذا جاء في بروتوكولات حكماء صهيون: «يجب علينا أن ننزع فكرة الله ذاتها من عقول غير اليهود، وأن نضع مكانها عمليات حسابية وضرورات مادية».

فلما نزلت الضائقة الاقتصادية، واندلعت الثورة على الكنيسة، وجدها اليهود فرصة ذهبية لا بد من استغلالها.





واستطاع اليهود أن يتغلغلوا في منظمات الثورة المختلفة، كالجمعية التأسيسية، ونادي البيعاقبة وبلدية باريس، وأن ينفثوا تلك الشعارات التي رددتها الجماهير- لاسيما- شعار الثورة البارز «الحرية والإخاء والمساواة».

وكان هذا الشعار الذي قامت عليه الثورة وحققته، كان له عند اليهود تفسير آخر: فهم يقصدون بالحرية تحطيم القيود الأخلاقية والتقاليد الموروثة، التي تحول بينهم وبين إفساد الأمم وتدميرها، ويقصدون بالإخاء والمساواة كسر الحواجز النفسية والاجتماعية التي تحول بينهم وبين الانسلاخ إلى أجهزة الدولة وتنظيماتها، وإذابة الفوارق الدينية بينهم وبين غيرهم؛ كي تزول عنهم وصمة الاحتقار والمهانة.

كما سعى اليهود بجمعياتهم الماسونية المنبثة في أنحاء فرنسا، وبخطباتهم وكتّابهم إلى توجيه غضب الجماهير نحو الدين ذاته، لا نحو رجاله فحسب، وكان أن أعلنت الثورة في فرنسا أول حكومة لا دينية في العالم المسيحي، لا تجعل الدين أساسًا لأي شيء في حياة الناس.

المصادر:

د. سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية نشأتها وتطورها وآثارها في الحياة الإسلامية المعاصرة.

<http://www.alhawali.com/index.cfm?method=home.SubContent&contentID=240>

موقع «مفكرة الإسلام»، كيف استغل اليهود الثورة الفرنسية.

<http://www.islammemo.cc/article\.aspx?id=٢٢٨٠٦>

٤- دور الدين في السياسة الأمريكية:

اختلط العالمان السياسي والديني إلى حد هائل في تاريخ الولايات المتحدة، وحتى قبل أن يبدأ هذا التاريخ فإن الدين والسياسة قد نُسجا مع بعضهما داخل المستعمرات، بل وقبل ذلك أيضًا فقد اتحدا اتحادًا لا انفصام له في تلك الدول التي جاء منها المستوطنون إلى ما أصبح فيما بعد يعرف بالولايات المتحدة.

إذا كان مسموحًا في الولايات المتحدة أن يصبح أي ملحد رئيسًا للجمهورية، فلم يتحقق هذا الأمر على مدار أكثر من قرنين هما عمر الولايات المتحدة، جاء فيهما ثلاثة وأربعون رئيسًا- أي بمعدل خمس سنوات لكل رئيس- كلهم بالتمام والكمال مسيحيون، بل كلهم- عدا واحد- بروتستانت، فلم يأت سوى جون كيندي في الستينيات رئيسًا كاثوليكيًا (والذي لعبت الكنيسة الكاثوليكية الأمريكية دورًا نشطًا لدعمه في هذه الانتخابات).

وكان الدين عند معظم هؤلاء الرؤساء مرتبطًا بتفكيرهم السياسي ومؤثرًا فيه، ويتضح ذلك في الأمثلة التالية:

كان «جون أدامز» (الرئيس الثاني للولايات المتحدة) يعتقد أن الكتاب المقدس قدّم «النظام الوحيد الذي عمل دائمًا وسيحفظ دائمًا الجمهورية في العالم».



يقول «جون كوينسي آدمز» (الرئيس السادس): إن «إعلان الاستقلال كان حدثًا رائدًا في عمل البشارة الإلهية.. وإن المبادئ الصحيحة للسياسة الأمريكية يمكن اكتشافها في القوانين العلمية التي وضعها الله في الخلق والنصوص المقدسة».

قال الرئيس «وودرو ويلسون» (الرئيس الثامن والعشرون) في خطابه عام ١٩١١م عن «الكتاب المقدس والتقدم»: «لا تدع أحدًا يفترض أنه يمكن فصل التقدم عن الدين.. والإنسان الذي يتجذر إيمانه في الكتاب المقدس يعرف أن الإصلاح لا يمكن أن يتوقف».

منذ بداية الثمانينيات كان الحزب الجمهوري قد أفسح الطريق داخل صفوفه لليمين المسيحي (متحالفًا مع اليمين السياسي)، وعقد المرشح الجمهوري للرئاسة (١٩٨٠م) «رونالد ريغان» تحالفات مع القس المنصر «بيلي جراهام» زعيم منظمة «شبان المسيح»، والقس المتطرف «جيري فالويل» زعيم منظمة «الأغلبية الأخلاقية»، بل إن ريغان خلال حملته الانتخابية كان يردد شعار «الإنجيل هو الحل»، وكان اليمين المسيحي قوة مؤثرة في فوز ريغان وجورج بوش الأب.

عين ريغان عددًا من شخصيات اليمين المسيحي في مناصب سياسية مهمة، وفي عام ١٩٨٣م أيد ريغان في خطابه أمام «الاتحاد الوطني للإذاعيين الدينيين» قضايا أجندة اليمين المسيحي.

كشفت حملات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠م عن الدور المؤثر لليمين المسيحي، وعن دور الدين في السياسة الأمريكية، فخلال حملته للترشيح الأولية في الحزب الجمهوري في ديسمبر ١٩٩٩م، قال المرشح جورج بوش الابن (الرئيس الحالي): إن «يسوع المسيح هو الفيلسوف المفضل لي». وعندما سأله تيم روسرت المذيع الشهير في شبكة «إن. بي. سي» التلفزيونية لتوضيح ذلك، قال بوش: «إن المسيح هو الأساس الذي أعيش به حياتي شاء من شاء وأبى من أبى».

كما دعا بوش إلى المؤتمر القومي للحزب ابن القس «بيلي جراهام» أحد مؤسسي اليمين المسيحي لصلاة البركة؛ حيث بارك كل الحضور باسم يسوع المسيح.

يقول بوش في مذكراته (مهمة للأداء «لأحقق إرادة خالقي»). التي صدرت قبيل الحملة الانتخابية للرئاسة عام ٢٠٠٠م: «لم أكن أستطيع أن أصبح حاكمًا ما لم أؤمن بخطئة إلهية تنسخ كل الخطط البشرية».

من ناحية أخرى، لا توجد مؤسسات دينية في العالم مثل ما يوجد في أمريكا، من مدارس لجامعات لمحطات إذاعة وشبكات تلفزيون، لجرائد ومجلات وكتب، وأفلام وأغانٍ.

كما أن عددًا كبيرًا من القساوسة من أمثال القس المتطرف «بات روبرتسون»، والقس الراحل «جيري فالويل». أحد رموز التشدد الديني المسيحي في الولايات المتحدة، والذي تجرأ وتناول على الرسول الكريم سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - في أحد برامجهم وغيرهم، لكل منهم مشاهدون ومريدون بعشرات الملايين، ولهم ميزانيات بمئات الملايين من الدولارات؛ ويمكن لأي منهم أن يصرح علنًا، مرارًا وتكرارًا، على الملايين من المشاهدين بكل ما يراه، وفي أي مجال حتى لو كان على العكس تمامًا مما يقوله الرئيس وحكومته.





برامج الكنائس التلفزيونية في الولايات المتحدة الأمريكية

البرنامج	مقدمه	عدد المشاهدين شهرياً بالمليون
ساعة من إنجيل زمان	جيرى فالويل	٥.٦
جيرى فالويل لايف	جيرى فالويل	٣٤
نادي السبعمائة	بات روبرتسون	١٦.٣
توقع معجزة	أورال روبرتس	٦.٠
مجدوا الرب	جيم بيكر	٥.٨
الحملة الصليبية الأسبوعية	جيمي سواجرت	٩.٠
دراسة في كلمة	جيمي سواجرت	٤.٥
ساعة من القوة	روبرت شيللر	٧.٦
كينيث كوبلاند	كينيث كوبلاند	٤.٩

المصادر:

مايكل كوربت وجوليا ميتشل كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة، الجزء الثاني، ترجمة زين نجاتي ونشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية.

عادل المعلم، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

والتر أ. مكدوجال، أرض الميعاد والدولة الصليبية، ترجمة رضا هلال، دار الشروق ٢٠٠١م.

د. محمد عارف، صعود البروتستانتية الإنفانجليكية في أمريكا، وتأثيره على العالم الإسلامي، ترجمة رانية خلاف، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

رضا هلال، المسيح اليهودي ونهاية العالم، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م.

عادل المعلم، «مقدمة في الأصولية المسيحية في أمريكا والرئيس الذي استدعاه الله وانتخبه الشعب مرتين»، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.



